جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم المعلومات والتحول الرقمي
الإدارة المركزية للإحصاء والتقارير والنشر الإلكتروني

التقرير السنوي

اتجاهات القدرة الإحصائية
لجمهورية مصر العربية
(خلال الفترة 2004 - 2019)

إعداد

صبحي مقار
رئيس الإدارة المركزية
للإحصاء والتقارير والنشر الإلكتروني

(العدد (3) – يونيو 2020)

المحتويات

أولاً: المعلومات الإحصائية وبناء القدرات الإحصائية. 2

1-1- أهمية المعلومات الإحصائية. 2

1-2- أهمية بناء القدرات الإحصائية. 3

1-3- مقومات بناء القدرات الإحصائية. 4

ثانياً: مؤشرات بناء القدرة الإحصائية. 5

ثالثاً: تطور مؤشر القدرة الإحصائية لمصر خلال الفترة 2004-2019. 7

رابعاً: دور المبادئ الأساسية للإحصاءات في بناء القدرات الإحصائية. 12

خامساً: متطلبات ومعوقات بناء القدرات الإحصائية. 14

5-1- متطلبات بناء القدرات الإحصائية. 14

5-2- معوقات بناء القدرات الإحصائية. 15

سادساً: التوصيات. 16

اتجاهات القدرة الإحصائية
لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2004-2019

==========

تعتبر المعلومات الإحصائية من أهم الأدوات التي تستخدم لدعم متخذي القرارات وواضعي السياسات في كافة المجالات، وهي الأساس وحجر الزاوية في وضع الخطط التنموية ومتابعتها. وقد تزايدت الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات الإحصائية بسبب دورها الفعال في متابعة ومراقبة فعالية السياسات الحكومية، وكنتيجة للتحول إلى مجتمع المعلومات وزيادة اعتماد المخططين وصانعي القرار والمخططين عليها في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

وتعرف الإحصاءات الرسمية بأنها "تلك الإحصاءات التي تنشرها الأجهزة الإحصائية الرسمية في الدولة، والتي تشمل المعلومات الكمية والنوعية في جميع المجالات ذات العلاقة بحياة المواطن". وبذلك تعتبر الإحصاءات الرسمية جزءً هاماً من ثروة الدولة لا يقل أهميته عن أهمية البنية التحتية التي تملكها، حيث تستطيع الدولة استخدام البيانات المتوافرة لتحديد واقعها الحالي ومستوى تقدمها المرجو تحقيقه.

ويتم الحصول على الإحصاءات الرسمية من خلال جمع وتصنيف البيانات وتحويلها إلى معلومات إحصائية، ثم نشرها وتوزيعها على كافة الجهات المعنية ومستخدمي البيانات. ويتمثل الوضع الأمثل لنشر وتوزيع البيانات الإحصائية في تحديد مؤسسة حكومية واحدة فقط تكون هي مؤسسة الإحصاء الرسمية في الدولة (مكتب مركزي، جهاز مركزي، إدارة مركزية...الخ)، على أن تكون هذه المؤسسة مسئولة عن العمل الإحصائي والارتقاء به على المستويين المحلى والدولي.

ويوضح هذا التقرير السنوي اتجاهات القدرة الإحصائية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2004-2019، وذلك من خلال إبراز أهمية المعلومات الإحصائية، تعريف القدرة الإحصائية وآلياتها ومتطلبات ومعوقات بنائها، وتحليل مؤشر القدرة الإحصائية لمصر ومقارنته ببعض دول العالم.

أولاً: المعلومات الإحصائية وبناء القدرات الإحصائية:

1-1- أهمية المعلومات الإحصائية:

تنبع أهمية المعلومات الإحصائية من ضرورتها وارتباطها الشديد بالعديد من الأمور والأفراد والجهات المختلفة كما يتضح مما يلي:

- إعطاء صورة موضوعية في لحظة زمنية معينة عن الوطن بمعطياته المختلفة.
- رسم السياسات والخطط واتخاذ القرارات، حيث يؤدى غياب المعلومات الإحصائية أو نقصها إلى ضعف عملية صنع واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. وبالتالي، إضاعة الموارد وتحمل تكلفة بشرية ومالية عالية.
- مراقبة وتقييم ورصد مدى التقدم والتغيير في المجتمع، وإظهار التباينات والفروق بين المناطق والأقاليم والفئات داخل الوطن، وهي ضرورية للمجتمع المدني لضمان عملية المساءلة والمحاسبة.
- رصد الدول المانحة لأثر المساعدات التي تقدمها، وذلك لإقناع مواطنيها بأن المساعدات التي تقدمها للدول ذات جدوى وتستحق البذل.
- مساعدة الأفراد في اتخاذ قرارات هامة تتعلق بحياتهم (أين يعيشون؟، أين يعملون؟، كيف يديرون ويستغلون أموالهم؟....الخ).
- مساعدة أصحاب الأعمال (أفراد ومؤسسات) في اتخاذ قراراتهم الحيوية في موضوع الاستثمار والتشغيل في ضوء توافر صورة كاملة عن الوضع والبيئة الاقتصادية.
- تعزيز البحث العلمي والأكاديمي وتطويره.
- المعلومات الإحصائية تساهم ليس فقط في مراقبة التقدم بل في إنجازه.

1-2- أهمية بناء القدرات الإحصائية:

تعرف القدرة الإحصائية بأن "القدرة على جمع وإنتاج ونشر الإحصاءات الصحيحة وذات العلاقة والاستخدام الواسع، والتي تمتاز بالدقة الكافية والتكلفة القليلة نسبياً والمستندة إلى تصنيفات ومعايير معتمدة دولياً".

وتنشأ أهمية بناء القدرات الإحصائية نتيجة لكل من:

- حاجة دول العالم لرصد التقدم المحرز، وتقييم نتائج وآثار المبادرات الإنمائية مثل الأهداف الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر.
- الحاجة لمواكبة التطورات الدولية في المؤشرات والبرامج والمنهجيات الجديدة المستخدمة في المسوح وطرق الحساب.
- الوفاء بالالتزامات الدولية كمعايير النشر التي تضعها المؤسسات الدولية.

وتتمثل الجهات التي يشملها بناء القدرات الإحصائية في كل من المؤسسات الإحصائية، وجميع العاملين بمجال الإحصاء بداية من الإدارة العليا للمؤسسة ومروراً بجميع فئات العاملين فيها، الوحدات الإحصائية المنتجة للبيانات في المؤسسات الحكومية، مستخدمي البيانات.

وتتمثل الآلية التي يتم بواسطتها بناء القدرات الإحصائية في إجراء تقييم ذاتي ووضع خطة شاملة تراعى نتائج ذلك التقييم، والذي يشمل كل من:

- قدرات الموظفين ومؤهلاتهم العلمية، وقدرات المؤسسة الإحصائية في مجال الإدارة والتخطيط.
- البنية التحتية في المؤسسة الإحصائية، وآليات إعداد الإحصاءات الرسمية.
- منهجيات ونظم جمع البيانات، ونظم الإحصاءات القطاعية.
- آليات إدارة الجودة والنشر، وإدارة الموارد البشرية.

1-3- مقومات بناء القدرات الإحصائية:

تتمثل أهم مقومات بناء القدرات الإحصائية في كل من:

- الأسلوب السليم في تعيين العاملين، والتسويق الجيد للإحصاءات الرسمية.
- منح الإحصائيين في المؤسسة فرصة تحليل البيانات وإعداد الدراسات المختلفة.
- تطوير قدرات العاملين في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، وبناء القدرات الإدارية للعاملين في المؤسسات الإحصائية.
- تعظيم الاستفادة من الفرص التدريبية الإقليمية والدولية.
- التدوير الوظيفي أثناء الخدمة، ونقل المعرفة بين الأجيال المختلفة داخل المؤسسة الإحصائية.
- تعزيز دور المكاتب المحلية التابعة للمؤسسة الإحصائية
- التخطيط السليم والتخصص في العمل، والاستفادة من كافة المساعدات الفنية في بناء القدرات الإحصائية.
- تأهيل الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات المنتجة للبيانات في الدولة، وتسهيل تدفق البيانات من وإلى المؤسسة الإحصائية.
- تأهيل قواعد البيانات للمستخدمين، وتوفير التمويل الكافي بصورة دائمة.
- إنشاء مركز للتدريب الإحصائي في المؤسسة الإحصائية الرسمية.

ثانياً: مؤشرات بناء القدرة الإحصائية:[1]

تمثل مؤشرات بناء القدرة الإحصائية الأسلوب المنظم الأول على الصعيد الدولي لإنتاج مؤشرات بناء قدرة إحصائية قابلة للتطبيق بين الدول، حيث تعتبر بداية واعدة تساعد في إلقاء المزيد من الضوء على الظروف الإحصائية للدول المختلفة، وتتيح وسائل تقاسم النتائج بشكل منتظم، وتوفر آلية لمقارنة بناء القدرات الإحصائية بين الدول.

وتهدف مؤشرات بناء القدرة الإحصائية إلى توفير وسيلة إضافية لتعزيز المناخ الذي تصبح فيه المعلومات الإحصائية داعماً أساسياً للسياسات القومية والإدارة السليمة، وتحتاج الدول التي لا تكون أنظمتها الإحصائية مستدامة بسبب اعتمادها بشدة على المساعدات الخارجية، إلى العمل لتلبية الاحتياجات الوطنية. وعندما يتبين للسلطات الوطنية مدى أهمية الإحصاءات بالنسبة لها، فإنها على الأرجح سوف تضاعف تمويلها للأنشطة الإحصائية.

وتتمثل أهم مزايا هذه مؤشرات بناء القدرة الإحصائية في أن النتائج المتحصل عليها يمكن أن تلبي ثلاثة وظائف متداخلة وهى:

- تسليط الضوء على المظاهر الأساسية للظروف الإحصائية.
- تسهيل عملية التخطيط لتطوير الإحصاء، حيث تقدم المؤشرات رؤية منظمة عن نقاط القوة والضعف في الجهاز الإحصائي المنتج للبيانات الإحصائية، مما يساعد في تحديد الأولويات الإحصائية وعدم تشتت الجهود المبذولة في المجالات الأخرى في نفس الوقت.
- تطبيق المؤشرات في فترات مختلفة سيساعد في كشف وتقييم مدى تطور الشروط الإحصائية.

وتقيس مؤشرات بناء القدرة الإحصائية الظروف الإحصائية في دولة معينة من خلال منشور يجمع العناصر الممثلة لهذه الظروف، والتي تتكون من:

- **مؤشرات كمية:** وتشمل 16 مؤشر تغطى الموارد (الموارد المحلية والأجنبية الممولة للموازنات السنوية، والموظفين والتجهيزات)، والمدخلات (المسوح والسجلات الإدارية)، والمنتجات الإحصائية. وتستخدم المؤشرات الكمية، التي تركز على الإحصاءات المنتجة، في عملية تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في إعداد منتجاتها، وتوفر هذه المؤشرات

[1] - http://www.paris21.org/sites/default/files/scbi-final-arabic.pdf

دلالة على الأنشطة الإحصائية. وتتمثل فائدتها الرئيسية في أنه يمكن قياسها بشكل فعلى، كما تهدف المؤشرات الخاصة بالموارد إلى إظهار مدى النجاح في الحصول على الموارد، والتي تشمل التمويل من الحكومة ومن الجهات المانحة، مصادر البيانات، الموارد البشرية. كما تدعم الموقف التنافسي للمؤسسة في الحصول على موارد كافية واستعمالها في عملية الإنتاج للوصول إلى مستوى الأداء المنشود.

- **مؤشرات نوعية:** وتشمل 18 مؤشر تركز على النواحي ذات الصلة بالبيئة الإحصائية (المؤسسية، القانونية، التنظيمية)، والعمليات الإحصائية الرئيسية، والمنتجات الإحصائية. وتتضمن المؤشرات النوعية الرؤية الأوسع للعناصر الموجودة في البيئة الإحصائية، والعملية الإحصائية وخصائص المنتجات الإحصائية من حيث تلبيتها لاحتياجات المستخدمين. وتعتبر المؤشرات النوعية مقاييس لكفاءة وفاعلية الإنتاج الإحصائي، حيث تساعد في إظهار ما يلي:

  - ✓ مدى تشجيع البيئة القانونية والمؤسساتية وتحفيزها للإنتاج الإحصائي.
  - ✓ مدى كفاية الموارد والأنشطة منظمة لزيادة الإنتاجية.
  - ✓ قابلية الثقافة السائدة للتعديل لتعزيز جودة العمل، ومدى تطبيق إجراءات الشفافية.
  - ✓ تنفيذ العمليات الإحصائية الرئيسية طبقًا للمنهجيات الصحيحة وتم استخدام البيانات الأولية المتوفرة والأساليب الفنية على النحو الملائم.
  - ✓ حقيقة وجود إجراءات مطبقة للمحافظة على المنتجات ذات الصلة بالموضوع.
  - ✓ مدى تناسب خصائص الإحصاءات المنتجة مع احتياجات المستخدمين، وعليه فإن المؤشرات يمكن أن تساعد في تقييم كل من إنتاج مجموعات بيانات محددة من جهة، وصحة وحسن أداء المؤسسات المنتجة للبيانات من الجهة الأخرى.

ويتم عادة جمع المؤشرات الكمية والنوعية باستخدام استمارات يتم استيفاؤها من قبل الأجهزة المنتجة للبيانات، حيث يتم تقييم كل مؤشر بمقارنته مع مقياس تقييم مؤلف من أربعة مستويات مثبت عليه توصيف العلامات. ويطبق المستوى الرابع على الأنشطة الإحصائية المتطورة جداً، والمستوى الثالث يطبق على الأعمال الجيدة إلى المتوسطة. أما المستوى الثاني فإنه يستخدم في الأنشطة والأعمال الجارية والتي مازال فيها بعض النواقص، بينما يستخدم المستوى الأول في الأعمال للأنشطة غير الجارية.

ثالثاً: تطور مؤشر القدرة الإحصائية لمصر خلال الفترة 2004-2019:

قام البنك الدولي، في إطار جهوده التي يبذلها لإتاحة المعلومات لجميع الأفراد وفهم النظم الإحصائية بالدول المختلفة، بتطوير مؤشر القدرة الإحصائية، والذي يعرف بأنه " القدرة على استخراج ونشر إحصاءات موثوق بها في أوقات محددة، والقدرة على تحليل واستخدام هذه الإحصاءات في بناء السياسات المختلفة ".

ويعطى مؤشر القدرة الإحصائية فكرة عامة عن الأنشطة الإحصائية لدول العالم المختلفة من حيث الموارد المتاحة والمدخلات، ومدى تنوع المنتجات الإحصائية.

ويتكون مؤشر القدرة الإحصائية من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في كل من:

- **سلامة المنهجية المتبعة لتجميع وإعداد ونشر الإحصاءات:** ويقيس مدى قدرة الدولة على إتباع وتطبيق منهجيات الأدلة الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية, والمعايير الإحصائية المتفق عليها دولياً, ويقيم مجموعة الإجراءات والأدلة المطبقة من كل دولة لتجميع وإعداد إحصاءات متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاجتماعية وأساليب إعداد التقديرات لهذه المتغيرات.
- **مصادر البيانات ودقتها ودرجة الوثوق بها والاعتماد عليها:** ويقصد بها مدى جودة الأنظمة الإدارية الإحصائية التي تحكم دورة تجميع البيانات من مصادرها المعتمدة داخل الدولة, وكذلك دورية تجميعها ومدى الوثوق بها لأغراض إعداد الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.
- **دورية البيانات وتوقيت إصدارها:** ويقصد بها الفترات الزمنية التي تغطيها البيانات، فقد تكون البيانات يومية، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية.

ويقدم مؤشر القدرة الإحصائية لعام 2019 لمحة عامة عن القدرات الإحصائية في 152 دولة، ويعتبر المؤشر متوسط حسابي للمؤشرات الفرعية الثلاثة السابق ذكرها. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين الصفر (الدولة الأسوأ في القدرة الإحصائية) والمائة (الدولة الأفضل في القدرة الإحصائية).

ويتحليل مؤشر القدرة الإحصائية لمصر خلال الفترة 2004-2019 يتضح ما يلى:

- **ارتفاع قيمة مؤشر القدرة الإحصائية لمصر طوال الفترة 2004-2019 مقارنة بكل من المتوسط العالمي، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**
- **بلغت قيمة مؤشر القدرة الإحصائية لمصر 85.56 (أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 63.91، متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر بـ 57.13) لتحتل المركز 14 عالمياً من بين 152 دولة عام 2019 مقارنة بـ 77.78 والمركز 31 عام 2004 من بين 118 دولة.**
- **ارتفعت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بالمنهجية الإحصائية لتصل إلى 80 نقطة عام 2019 (أقل من المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 82.80، أعلى من متوسط قيمة المؤشر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر بـ 52.50) مقارنة بـ 70 عام 2017، 40 عام 2004، مما يعكس تحسناً نسبياً في الالتزام بالمعايير والأساليب المتبعة دولياً فيما يتعلق بالإجراءات المستخدمة في تصنيف الإحصاءات المختلفة.**
- **استقرت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بمصادر البيانات عند 90 نقطة عام 2019 (أعلى من كل من المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 61.40، متوسط قيمة المؤشر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر بـ 44.17) لتعادل نفس قيمة المؤشرة المسجلة خلال عامي 2017، 2018 مقارنة بـ 100 خلال الفترة 2004-2016 نقطة مما يعكس التزام مصر بالمعايير الدولية في القيام بعملية جمع البيانات.**
- **بلغت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بدورية البيانات 86.67 نقطة عام 2019 (أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 55.80، متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يقدر بـ 74.72) لتعادل نفس قيمة المؤشر المسجلة خلال عامي 2010، 2011. في حين لا تزال أقل من قيمة المؤشر المسجلة عام 2004، والتي بلغت 93.33.**
- **بمقارنة مؤشر القدرة الإحصائية لمصر ببعض دول العالم عام 2019، يتضح تقدم ترتيب مصر (14 عالمياً) على جميع دول المنطقة والعالم المدرجة بهذا التقرير، والمتمثلة في كل من البرازيل (18)، الأردن (19)، تركيا (25)، الصين (31)، إيران (34)، ماليزيا (35)، الهند (42)، جنوب أفريقيا (43)، تونس (55)، المغرب (68).**

شكل رقم (1)

مؤشر القدرة الإحصائية لمصر وبعض دول العالم عام 2019

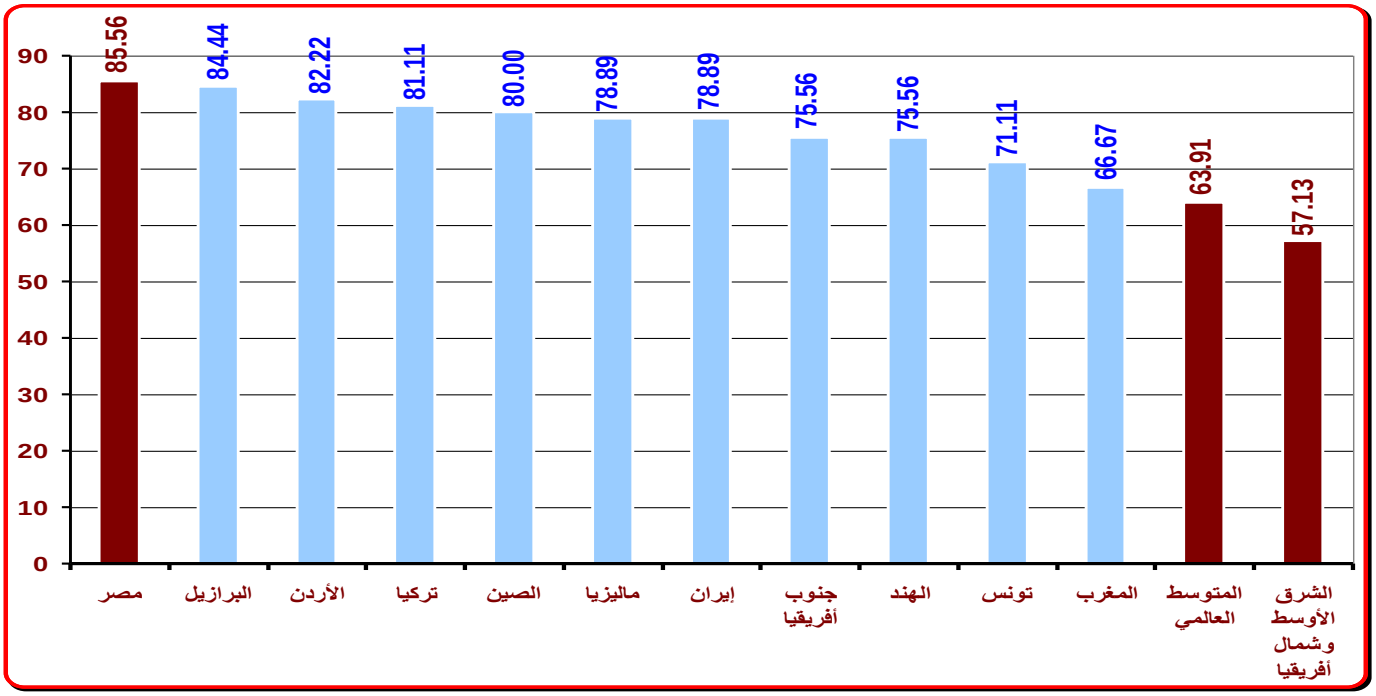

شكل رقم (2)

تطور مؤشر القدرة الإحصائية لمصر خلال الفترة 2004-2019

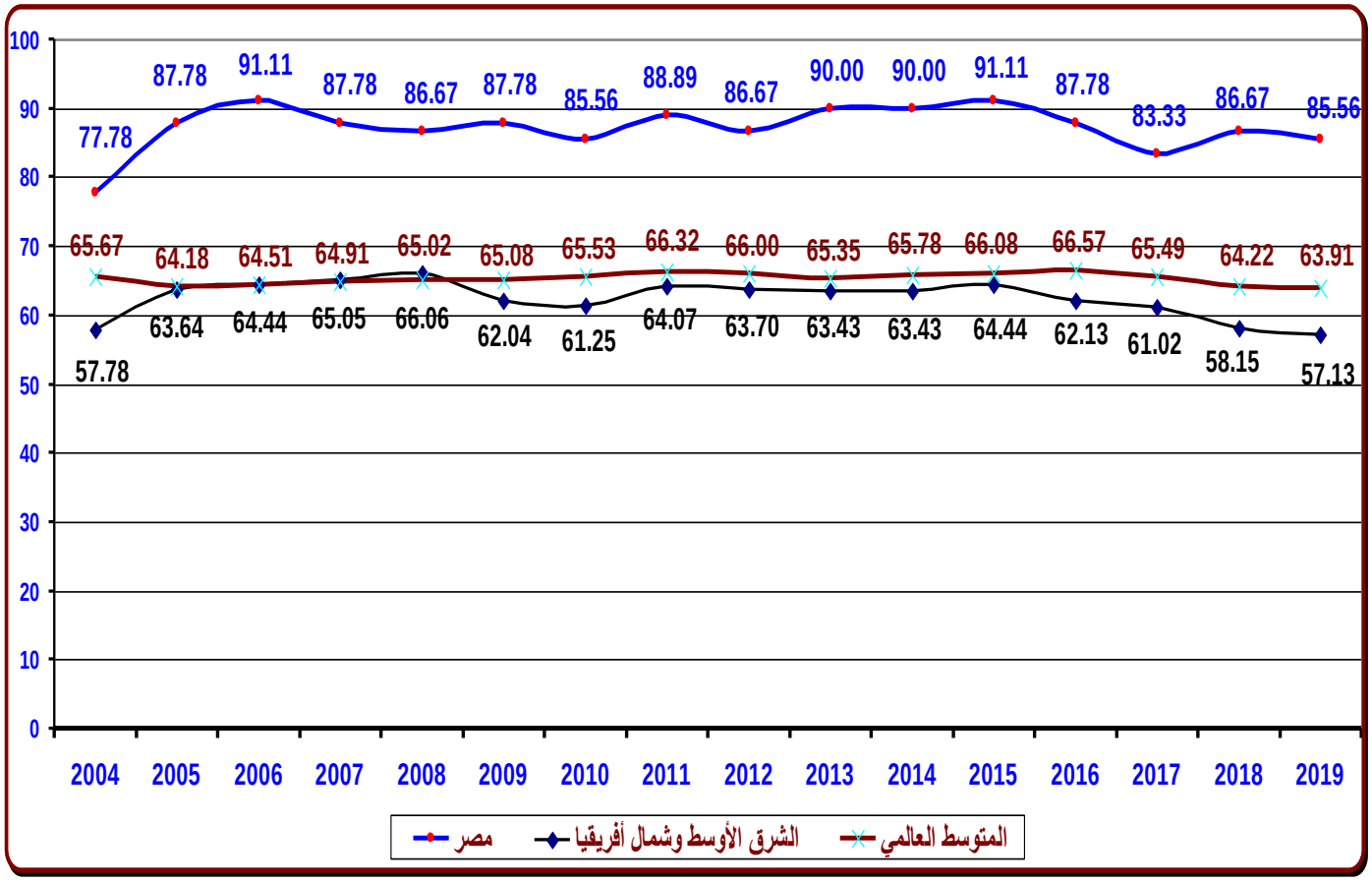

جدول رقم (1)

تطور قيمة مؤشر القدرة الإحصائية لمصر خلال الفترة 2004–2019

السنة	إجمالي عدد الدول	الترتيب	مؤشر القدرة الإحصائية	دورية البيانات	مصادر البيانات	المنهجية الإحصائية
2004	118	31	77.78	93.33	100	40
2005	145	7	87.78	93.33	100	70
2006	145	5	91.11	93.33	100	80
2007	145	14	87.78	93.33	100	70
2008	145	15	86.67	90.00	100	70
2009	146	13	87.78	93.33	100	70
2010	146	19	85.56	86.67	100	70
2011	146	11	88.89	86.67	100	80
2012	146	11	86.67	90.00	100	70
2013	149	9	90.00	90.00	100	80
2014	149	7	90.00	90.00	100	80
2015	149	10	91.11	93.33	100	80
2016	152	16	87.78	83.33	100	80
2017	152	23	83.33	90.00	90	70
2018	152	12	86.67	90.00	90	80
2019	152	14	85.56	86.67	90	80

Source: http://datatopics.worldbank.org/statisticalcapacity/SCIdashboard.aspx

جدول رقم (2)

تطور مؤشر القدرة الإحصائية لمصر مقارنة ببعض دول العالم خلال الفترة 2004-2019

بيـــان	مصر	تركيا	المغرب	جنوب أفريقيا	الهند	تونس	الأردن	ماليزيا	إيران	الصين	البرازيل	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المتوسط العالمي
2004	77.78	82.22	80.00	86.67	78.89	72.22	68.89	75.56	64.44	64.44	83.33	57.78	65.67
2005	87.78	81.11	78.89	86.67	77.78	77.78	71.11	78.89	72.22	64.44	86.67	63.64	64.18
2006	91.11	80.00	82.22	90.00	80.00	76.67	71.11	84.44	73.33	57.78	90.00	64.44	64.51
2007	87.78	78.89	82.22	91.11	78.89	76.67	71.11	81.11	80.00	61.11	91.11	65.05	64.91
2008	86.67	84.44	80.00	86.67	80.00	74.44	73.33	80.00	80.00	61.11	86.67	66.06	65.02
2009	87.78	86.67	82.22	81.11	75.56	76.67	74.44	84.44	81.11	62.22	86.67	62.04	65.08
2010	85.56	84.44	77.78	82.22	81.11	78.89	76.67	80.00	71.11	65.56	83.33	61.25	65.53
2011	88.89	85.56	75.56	81.11	76.67	77.78	74.44	76.67	68.89	68.89	84.44	64.07	66.32
2012	86.67	84.44	72.22	72.22	75.56	74.44	75.56	70.00	70.00	70.00	78.89	63.70	66.00
2013	90.00	85.56	78.89	76.67	73.33	73.33	74.44	71.11	70.00	70.00	75.56	63.43	65.35
2014	90.00	84.44	78.89	74.44	81.11	72.22	74.44	74.44	73.33	70.00	75.56	63.43	65.78
2015	91.11	82.22	81.11	81.11	77.78	76.67	74.44	74.44	73.33	70.00	72.22	64.44	66.08
2016	87.78	77.78	84.44	82.22	81.11	76.67	71.11	77.78	78.89	80.00	76.67	62.13	66.57
2017	83.33	85.56	76.67	75.56	91.11	62.22	75.56	81.11	75.56	78.89	74.44	61.02	65.49
2018	86.67	77.78	73.33	75.56	77.78	60.00	78.89	78.89	80.00	80.00	84.44	58.15	64.22
2019	85.56	81.11	66.67	75.56	75.56	71.11	82.22	78.89	78.89	80.00	84.44	57.13	63.91
الترتيب (عام 2019)	14	25	68	43	42	55	19	35	34	31	18		

Source: https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Statistical-capacity-indicators#

رابعاً: دور المبادئ الأساسية للإحصاءات في بناء القدرات الإحصائية:[2]

المبادئ الأساسية للإحصاءات هي تلك المبادئ التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1994، وأطلق عليها اسم "المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية". وقد حثت الأمم المتحدة دول العالم على الالتزام بتلك المبادئ من أجل ضمان إعداد إحصاءات ذات جودة عالية، وتحديد أخلاقيات العمل الإحصائي، بالإضافة إلى تعزيز مصداقية البيانات والإحصاءات التي تصدرها دول العالم المختلفة على المستويين المحلى والدولي.

وتتمثل المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية في كل من:

المبدأ الأول: التناسب والتجرد والمساواة في الحصول على الإحصاءات الرسمية:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال قيام الجهات المعنية بالإحصاءات الرسمية، على أساس من عدم التحيز، بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيرها لجميع المواطنين بكل تجرد، وذلك إعمالاً لحق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة والتحقق منها.

المبدأ الثاني: المعايير والأخلاقيات المهنية:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال قيام الجهات الإحصائية بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها، وذلك من أجل الحفاظ على الثقة في الإحصاءات الرسمية.

المبدأ الثالث: المسئولية والشفافية:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال قيام الجهات الإحصائية بعرض كافة المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها، وذلك من أجل تيسير فهم وتفسير البيانات تفسيراً صحيحاً.

المبدأ الرابع: منع الاستعمال غير السليم للإحصاءات الرسمية:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال استخدام الجهات الإحصائية لحقها في الاعتراض على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

---

[2] - http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc04/2004-21A.pdf

المبدأ الخامس: اعتبار التكلفة:

يجوز الحصول على البيانات من أجل الأغراض الإحصائية من أي مصدر سواء كان ذلك من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو من السجلات الإدارية. كما ينبغي للجهات الإحصائية حين تختار المصدر أن تضع في الاعتبار النوعية والتوقيت والتكاليف.

المبدأ السادس: السرية والخصوصية:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال إضفاء السرية التامة على كافة البيانات المتعلقة بالأفراد، والتي تجمعها الوكالات الإحصائية لاستخدامها في أغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أو معنويين.

المبدأ السابع: التشريع:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال الإعلان الرسمي عن كافة القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

المبدأ الثامن: التنسيق:

يعتبر التنسيق بين الجهات الإحصائية داخل البلدان أمراً ضرورياً من أجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي.

المبدأ التاسع: المعايير الدولية:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال قيام الجهات الإحصائية في كل بلد من البلدان بتعزيز استخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية عن طريق توافق وانسجام مختلف النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

المبدأ العاشر: التعاون الدولي:

ويتحقق هذا المبدأ من خلال إسهام التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع دول العالم.

خامساً: متطلبات ومعوقات بناء القدرات الإحصائية:

5-1- متطلبات بناء القدرات الإحصائية:

- قيام المؤسسات الإحصائية بمراجعة قوانين الإحصاءات العامة المحلية، وأن تسعى باستمرار إلى زيادة مساهمة التمويل الحكومي في ميزانياتها السنوية، بالإضافة إلى قيام هذه المؤسسات بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التدريبية الإقليمية والدولية المتاحة.
- تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية للمؤسسة الإحصائية بجميع الوسائل، ويمكن أن يساهم استحداث وحدة متخصصة لإدارة هذه العلاقة بشكل كبير في تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية.
- تطوير البنية التحتية في المؤسسات الإحصائية خاصة في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.
- تعيين كافة العاملين في المؤسسة الإحصائية على أسس مهنية بحتة من حيث مدى ملائمة مؤهلاتهم وخبراتهم العملية والحاجة الفعلية إليهم، ضمان التدوير الوظيفي الجيد لهؤلاء العاملين، العمل على إعداد خبراء أكفاء لضمان نقل الخبرة بين الأجيال المختلفة، والتي تعتبر من أهم عناصر بناء القدرة الإحصائية لأي مؤسسة.
- إنشاء مركز تدريب إحصائي في كافة المؤسسات الإحصائية مما يساهم في كل من إدارة عملية بناء القدرات وتقييم الأثر الناتج عن ذلك، التسويق الجيد للإحصاءات الرسمية، بناء القدرات الإدارية والفنية للعاملين بالمؤسسات الإحصائية.

5-2- معوقات بناء القدرات الإحصائية:

تواجه عملية بناء القدرات الإحصائية العديد من المعوقات تتمثل أهمها في كل من:

- **معوقات خارجية أي خارج المؤسسة الإحصائية:**

✓ **الظروف السياسية العامة.**

✓ **عدم الاهتمام الكافي من جانب الحكومة بالإحصاءات.**

✓ **غياب الوعي الإحصائي.**

✓ **عزوف المستخدمين عن استخدام الإحصاءات الرسمية.**

- **معوقات داخلية أي من داخل المؤسسة الإحصائية نفسها مثل:**

✓ **نقص التمويل المخصص للمؤسسات الإحصائية خاصة الجزء المخصص للتدريب وبناء القدرات.**

✓ **عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية مما يؤدي إلى بذل الجهود في تجميع بيانات ليست لها فائدة من الناحية العملية.**

✓ **تدنى القدرات الإدارية والفنية للمؤسسات الإحصائية، ضعف التخطيط.**

✓ **عزوف بعض الموظفين عن الالتحاق بالدورات التدريبية بسبب عدم وجود الحوافز الداعمة للمتدربين بعد انتهاء فترة التدريب والتأهيل الذي يحصلون عليه.**

سادساً: التوصيات:

تعتبر مؤشرات القدرة الإحصائية وسيلة هامة في جعل المعلومات الإحصائية أحد العناصر الهامة الداعمة لعملية تصميم السياسات الاقتصادية ووضع الأهداف التنموية، حيث تشكل الإحصاءات أساساً مهماً لصناع القرار للخروج بقرارات وسياسات سليمة، حيث تكون السياسات صائبة بقدر صحة وجودة البيانات الإحصائية المستخدمة في إعدادها. وذلك لأن البيانات الإحصائية تتيح المجال لمعرفة التحديات الاقتصادية والمالية القائمة والكامنة، والتعرف على طبيعتها وأبعادها مما يساهم في معرفة طبيعة الأوضاع والظروف الاقتصادية والمالية القائمة.

وتتمثل أهم المقترحات التي تساعد في بناء وتدعيم القدرات الإحصائية لمصر في كل من:

- الالتزام التام بالمبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية، وإجراء المؤسسات الإحصائية تقييم قدرات ذاتي بالاعتماد على مؤشر القدرات الإحصائية الذي أعده البنك الدولي مما يساعد على وضع برنامج تطويري لتلك المؤسسات بناء على نتائج التقييم، وذلك تحت إشراف ورقابة مستمرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- تعزيز قدرات الوحدات الإحصائية في كافة المؤسسات الحكومية، تطوير نظم التوثيق والبنية التحتية في المؤسسات الإحصائية خاصة في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء وحدة متخصصة داخل كل مؤسسة إحصائية لمتابعة وإدارة عملية بناء القدرات الإحصائية، وقياس وتقييم مدى التقدم المحقق في هذا الشأن مما يساهم في تعزيز أهمية ودور المؤسسات الإحصائية محلياً ودولياً.

- تأهيل الكوادر البشرية من خلال زيادة التمويل المخصص للتدريب، واستغلال المؤسسات الإحصائية لكافة الفرص التدريبية الإقليمية والدولية والمنح وبرامج التمويل الدولية، وإتباع نظم التوأمة مع مؤسسات التدريب الإحصائي المرموقة مما يزيد من مهارات العاملين بالمؤسسات الإحصائية وإكسابهم القدرات التقنية العالية في مجال بناء القدرات الإحصائية.